مبدأ قابلية التوقع في القانون الدولي الخاص

الدكتور

بارق يوسف محمد

المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع

المحتويات

المقدمة..... 5

الفصل الأول: تأصيل مبدأ قابلية التوقع 13

المبحث الأول: مفهوم مبدأ قابلية التوقع 17

المطلب الأول: الشكوك التي رافقت نشأة مبدأ قابلية التوقع..... 18

الفرع الأول: الشكوك المحيطة بفكرة التوقع..... 18

الفرع الثاني: نشأة مبدأ قابلية التوقع 22

المطلب الثاني: التعريف بمبدأ قابلية التوقع 24

الفرع الأول: تعريف مبدأ قابلية التوقع..... 25

الفرع الثاني: محل مبدأ قابلية التوقع 29

الفرع الثالث: مقومات إعمال مبدأ قابلية التوقع 33

المبحث الثاني: أساس مبدأ قابلية التوقع وتمييزه من المفاهيم القريبة منه..... 39

المطلب الأول: أساس مبدأ قابلية التوقع 39

الفرع الأول: مبدأ حسن النية 40

الفرع الثاني: مبدأ العدل والإنصاف 41

الفرع الثالث: مبدأ اليقين القانوني 43

المطلب الثاني: تمييز مبدأ قابلية التوقع من المفاهيم القريبة منه..... 44

الفرع الأول: مبدأ قابلية التوقع ومبدأ الامن القانوني 45

الفرع الثاني: مبدأ قابلية التوقع ومبدأ اليقين القانوني 47

الفرع الثالث: مبدأ قابلية التوقع ومبدأ الحقوق المكتسبة 50

المبحث الثالث: صعوبات تطبيق مبدأ قابلية التوقع..... 52

المطلب الأول: اضطراب المنظومة التشريعة 53

الفرع الأول: تضخم المنطومة التشريعة (الإسراف التشريعي) 54

الفرع الثاني: الخلل في الصياغة التشريعية 57

الفرع الثالث: كثرة التعديلات التشريعية 59
المطلب الثاني: عدم الإلتزام بتطبيق مبدأ قابلية التوقع 62
الفرع الأول: عدم التزام المشرع بتبني مبدأ قابلية التوقع..... 62
الفرع الثاني: عدم إلتزام القضاء بتطبيق مبدأ قابلية التوقع..... 65
الفصل الثاني: مبدأ قابلية التوقع في ميدان تنازع القوانين..... 71
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عمل مبدأ قابلية التوقع 75
المطلب الأول: مرحلة تحديد القانون الواجب التطبيق 75
الفرع الأول: الاحـالـة 76
الفرع الثاني: المسائل الأولية 82
المطلب الثاني: مرحلة إستبعاد وتفسير القانون الواجب التطبيق 86
الفرع الأول: النظام العام..... 87
الفرع الثاني: استحالة معرفة مضمون القانون الواجب التطبيق..... 93
المبحث الثاني: آليات تطبيق مبدأ قابلية التوقع 100
المطلب الأول: تكيّف ضوابط الاسناد مع مبدأ قابلية التوقع 101
الفرع الأول: قانون الإرادة 102
الفرع الثاني: القانون الشخصي 112
الفرع الثالث: القانون الاقليمي 118
المطلب الثاني: انسجام مناهج تنازع القوانين مع مبدأ قابلية التوقع 123
الفرع الأول: مبدأ الاداء المميز 124
الفرع الثاني: القواعد الموضوعية 130
الفصل الثالث: مبدأ قابلية التوقع في ميدان الاختصاص القضائي الدولي..... 139
المبحث الأول: تطبيق مبدأ قابلية التوقع في ميدان الاختصاص القضائي الدولي..... 142
المطلب الأول: معوقات تطبيق مبدأ قابلية التوقع..... 143

الفرع الأول: العوائق التشريعية 144
الفرع الثاني: العوائق الواقعية 150
المطلب الثاني: آثار تطبيق مبدأ قابلية التوقع..... 160
الفرع الأول: تعزيز مبدأ الاختيار الإرادي للمحكمة المختصة 160
الفرع الثاني: تعزيز متطلبات المنهج الوظيفي..... 164
المبحث الثاني: تكيّف معايير الاختصاص القضائي الدولي مع مبدأ قابلية التوقع..... 171
المطلب الأول: المعايير الشخصية 172
الفرع الأول: الجنسية 172
الفرع الثاني: الموطن أو محل اقامة المدعى عليه 177
الفرع الثالث: الخضوع الارادي 183
المطلب الثاني: المعايير الاقليمية 190
الفرع الأول: موقع المال 191
الفرع الثاني: محل إنشاء الالتزام الإرادي التعاقدي أو تنفيذه 196
الفرع الثالث: محل نشوء الالتزام غير التعاقدي 202
الفصل الرابع: مبدأ قابلية التوقع في ميدان الإعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية وتنفيذها 207
المبحث الأول: مبدأ قابلية التوقع في ميدان الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية 211
المطلب الأول: الاعتراف بالاحكام القضائية الاجنبية بحكم القانون..... 212
الفرع الأول: موقف الاتفاقيات الدولية 213
الفرع الثاني: موقف التشريعات الوطنية 217
المطلب الثاني: الاعتراف بالاحكام القضائية الأجنبية المشروط أو المقترن بأمر التنفيذ 221
الفرع الأول: شروط الاعتراف 222

المقصد الأول: عدم تعارض الحكم الأجنبي مع النظام العام 224
المقصد الثاني: عدم صدور حكم قضائي وطني في النزاع 227
الفرع الثاني: موانع الاعتراف 230
المبحث الثاني: مبدأ قابلية التوقع في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية 235
المطلب الأول: مدى انسجام وسائل تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية مع مبدأ قابلية التوقع 236
الفرع الأول: وسيلة رفع دعوى جديدة 237
الفرع الثاني: وسيلة الأمر بالتنفيذ 239
المقصد الأول: نظام المراقبة 241
المقصد الثاني: نظام المراجعة 244
المطلب الثاني: مدى مراعاة شروط تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية لمبدأ قابلية التوقع 246
الفرع الأول: الشروط الأساسية الشائعة 248
المقصد الأول: الاختصاص بنظر الدعوى 250
المقصد الثاني: حيازة الحكم درجة البتات 255
الفرع الثاني: الشروط الاستثنائية والنادرة 259
المقصد الأول: شرط المعاملة بالمثل 259
المقصد الثاني: تطبيق القانون المختص طبقًا لقواعد الإسناد في البلد المطلوب إليه التنفيذ 263
الخاتمة 267
قائمة المصادر 273
المحتويات 297